

مشكلة البطالة وبعض أوجه علاجها

- ٢ -

للأستاذ حسين حمدي

أشرت في مقالتي السابق في عدد المجلة الأسبتي ، الى الأسباب الرئيسية لمشكلة التطل في البلاد التي عاينتها عامة وفي مجتمعتنا المعصرى الحديث على وجه خاص ، وبيأت الخصائص البارزة والاتجاهات الاجتماعية لهذه المشكلة في ظل التطورات الأخيرة التي انتابت بلادنا خلال هذه الحرب ، وأوجدت فيها مجالات جديدة للإنتاج الصناعى وفتحت الأذنان على مشروعات العمل الجديدة لتقوية الطائفة الإنتاجية للبلاد من ناحية ، واتصاص جهود الأيدي المبعثرة من جوع العمال ، الذين بدأت مشكلة تطلهم تتفاقم وتطلب سرعة البت والحل من ناحية أخرى .

ولقد أصبحت للشباب أهداف جديدة تزداد وضوحا بازياد فرص العمل الحر أمامهم واتساع دائرة تجاربهم في حياة الكفاح والاستقلال خارج نطاق الأعمال الحكومية ، وأصبح من أقدس التواجبات التي ألقتها أعباء الاستقلال على عواتق الزعماء والقادة وكبار رجال المال والأعمال الآن أن يدلوا بأراهم ويسلطوا مقترحاتهم للمشاركة في تخطيط سبل المستقبل الياسم للشباب وإرشادهم الى كيفية الاستفادة من فرص الحياة وتجارب الناجحين الموفقين من رجال المال والأعمال .

ولقد عرضت لخضراتكم في كلمتي الماضية طائفة من المقترحات التي أدلى بها كبار رجالنا شارحين وجهات نظرهم التي يرونها خير أساليب العلاج لهذه المشكلة الاجتماعية الكبرى .

واليوم متحدث عن المشروعات الجديدة التي دلت الظروف وقطعت التجارب بعظم فائدتها للبلاد ، وخطورة أثرها في علاج مشاكل التطل والعمل ، ورفع المستوى المعيشى لأبناء القطر كله .

وفيما يلي أهم المقترحات التي تقدمت بها لجنة مكافأة البطالة (التي أشرت إليها في كلمتي الأولى) وهي ما زالت من الحلول الوجيهة التي يقتضيها كثير من ظروفنا الحاضرة .

(أولا) تخفيض عدد أيام العمل في الأسبوع لعمال المياومة بمصالح الحكومة تبعاً للظروف كل مصالحة حتى يمكن استبعاد العمال الزائدين عن الحاجة .

(ثانيا) إدراج شرط في العقود المتعلقة بالأعمال الحديدية تلزم المقاولين بإتخاذ العمل يوما في الأسبوع .

(ثالثا) تجزئة الكميات اللازمة من التوريدات العامة كالأحذية والملابس وغيرها بحيث يمكن أن يشترك في المناقصات الخاصة بها أصحاب المصانع المحلية الصغيرة .

(رابعاً) حماية صناعة الأسمت بمصر من المنافسة الأجنبية وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على الأسمت الوارد من البلاد الأجنبية .

(خامساً) منع موظفي الحكومة من العمل في الأعمال الصناعية أو التجارية في أوقات فراغهم .

(سادساً) منع المدارس الصناعية الحكومية ومتعلجة السجون من مناقسة المصانع الخاصة .

(سابعاً) منح البلديات والمجالس المحلية المال اللازم للقيام بالأعمال الحديدية كالإنارة والمياه والمجارى والبناء .

ولئن كانت ظروف الحرب قد اقتضت أن تقوم السلطات العسكرية البريطانية والأمريكية بإنشاء جملة منسكرات وورش شفات فيها آلاف من العمال المصريين من مختلف أنحاء القطر، إلا أن هؤلاء العمال وقد انتهت الحرب، أصبحوا مثار مشكلة اجتماعية - وليس يكفى لإتاحة العمل لهذه الآلاف المؤلفة من العمال أن تتفق السلطات المصرية مع السلطات الأجنبية على ترك جملة ورش ومصانع بعد تنحى يلها لمواجهة مطالب الإنتاج في عهد السلم ، بل إن الأمر ليقضى كما قلت في صدر بحثي، أن نبدأ بوضع برنامج قومي لنشاطنا الاقتصادي والصناعي، موزعا على سنوات ، حتى نحافظ دوما على نسبة معقولة بين كمية العمل المتاحة وعدد العمال الموجودين في سوق العمل ، ومثل هذه المشروعات أن تقوم الدولة والمنشآت بأعمال عامة كإنشاء الكبارى والسكك الحديدية والموانئ والطرق والترع والمصارف والمدارس والمستشفيات ، على أن يكون الأكار منها وقت الأزمات - وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل في وقت تبلغ فيه البطالة حداً الأقصى - والقيام بأعمال عامة له أثره في الانعاش الصناعي، إذ تزداد قوة شراء العمال فيزداد استهلاكهم ، ويتسع بذلك نطاق الإنتاج في المشروعات الأخرى .

كما يجب علينا أن نضع الخطط الكافية لتشجيع الصناعات المصرية ، فقد أفادت هذه الصناعات من الحرب الزاهنة ، فيجب أن نعمل لكي تستمر وتقوى على ما سيواجهها من المنافسة الأجنبية، فيزيد ذلك من التروة المصرية و يتيح تشغيل عدد كبير من العمال والصناع، وذلك التشجيع يكون بإيجاد أسواق للمنتجات والمصنوعات المصرية في البلاد المجاورة ، وتفضيل هذه المنتجات في مشتريات الحكومة .

ويجب أيضا أن نعمل على تنظيم تخديم العمال ، وقد قطعت وزارة الشؤون الاجتماعية مرحلة كبيرة في هذا الشأن بتنظيمها نقابات العمال وإصدارها لقانون عقد العمل التردى وهى بسبيل عقد العمل المشترك ، كما عيّنت للعمال حقهم في التفاوض عند إصابتهم أثناء العمل - وفي بلاد الغرب توجد مكاتب خاصة لتخديم العمال ومن شأن هذه المكاتب أن تؤدي إلى تقابل العرض والطلب بالنسبة للعمل ، كما توفر الوقت الذى يبذل فى البحث والاتفاق بين العامل ورب العمل ، فهى تقلل من مقدار الوظائف الخالية وتقوم بمنفى هذه المهددات بورصات العمل ، وفي السنوات الثلاث الماضية كان التمييز فى إنشاء بورصات للعمل ومكاتب رسمية للتخديم عندنا موضع بحث متقطع ، ولكن ظهور الحرب الأخيرة وإعلان النصر سيجت بالتحاذا الإجراءات الفعالة نحو تحقيق هذا المشروع فأخرج الى حيز العمل وبدئ فى إنشاء تلك المكاتب .

ومن الوسائل العامة لمكافحة البطالة التى أوصت بها المؤتمرات الاقتصادية والمالية (١) تخفيض عدد أيام العمل فى الأسبوع أيام السلم ، وتحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية وتجزئة التوردات العامة والمقاولات ، بحيث تشمل أكبر عدد من أصحاب المصانع الأولية الصغيرة فيتاح بذلك العمل لأكثر عدد من الصناع والعمال .

كما يجب تنظيم حجرة العمال من مختلف أنحاء القطر الى نواحي الأخرى ، وبذلك تحل مشكلة حجرة العمال الزراعيين الى المدن لأن عدم تنظيم هذه الهجرة يؤدي الى ازدحام سوق الأعمال فى المدن بطوائف من العمال المتعطلين الذين لا يجدون عملا ، بل لا يفسنون أى عمل صناعى بحكم مذبذام وطبيعة الأعمال التى كانوا يزاولونها من قبل فى بيئاتهم الريفية .

ولابد من الاستمرار فى مراقبة حجرة العمال الأجانب ما دام مجال العمل ضيقا أمام الوطنيين ، ولقد بطات البدعة القديمة التى كانت تطل بها عند ما يقال أننا فى حاجة الى اثنين الأجانب للقيام بالصناعات والأعمال الحديدية علينا ، فلقد توافر لدينا والمحدثه عدد من العمال الوطنيين الذين المدربين فى أدق أعمال الصناعة .

وقد يكون لتنظيم البعثات الى البلاد الصناعية الكبرى الى أوروبا وأمريكا ما يعود علينا بفائدة أكثر من فائدة استقدام الفنيين الأجانب وإباحة الهجرة للعمال الأغراب الذين يزدحم بهم سوق العمل الوطنى على حساب عمالنا .

وتم مشروعات قومية كبرى درستها بلان حكومية تألفت خصيصا لدراسة موضوع الإصلاح والتعمير بعد الحرب ، وهى مشروعات تصلح البيئة المصرية لقيامها فيها ، كما تبيات الأذنان لقبها وأخذت اليوم تطالب فى إلحاح بسرعة إخراجها الى حيز التنفيذ العلى .

(١) راجع ص ١٨٠ (كتاب مشكلة البطالة) الذى صدر أخيرا لصاحب هذا المقال .

ومن بين هذه المشروعات قيام صناعات التعدين في مصر والعمل بانتظام واستمرار على كشف الثروات المتجمية في أنحاء الصحراوات المصرية ، وهو عمل أثبتت دراسته بواسطة الخبراء الفتيين جدواه ونفسه في تجمية لدخل النوم ، كما أن له أثره الكبير في توظيف جم غفير من العمال والفنيين والمهندسين .

ويشغل مشروع كوبرية خزان أسوان حائبا كبيرا من اهتمام الرأي العام والحكومة الآن ، فإنمقد ثبت أن توليد كميات كبيرة من الكورباة الرخيصة لا يقوم إلا على أساس استعمال مساقط المياه ، لهذا انحصر التفكير في صناعة الحديد في مصر على الاستنادة من خامات الحديد الموجودة بكثرة في منطقة أسوان دون غيرها من باقي الخامات الموجودة في البقاع الأخرى وذلك لأثرها من موضع الخزان .

ويأتى أخيرا مشروع كبير وحديث سيكون له أثر جليل في تقدم مصر العمراني ، وأعنى به تنظيم الطيران المدني في مصر بعد الحرب . فلا شك في أن مصر التي كانت مركز حضارة العالم منذ فجر التاريخ سيمتدح مركز مواضلات العالم وملئى خطوطه الجوية بعد الحرب . ولعل موقع بلادنا الجغرافي هو العامل الأول في هذا السيل . ولكن نحافظ على هذا المركز الجوي ، يجب أن نجتذب الينا الخطوط الجوية العالمية . وقد قدرت مصابحة الطيران نفقات هذا المشروع بما يقرب من مليون ونصف مليون من الجنيهات ، وميتقتضى القيام بهذا المشروع تشغيل عدد كبير من العمال والمهندسين والطيارين ، لأنه سيقوم على أساس العناية بالمنشآت الأرضية كأعداد المنطارات التي تصاح لصعود وهبوط الطائرات الضخمة فضلا عن إعداد الفتيين المصريين الأكفاء من طيارين ومهندسين ، ومهندسين أرضيين ولاهلكيين وموظفين للأرصاد الجوية وضباط للطائرات وآخرين للبركة وجميع هؤلاء من الهل بأعدادهم ولاسيما بعد أن أثبتت التجارب كثافة الكثيرين من المصريين لهذه الأعمال .

كذلك لانسى أنه كان لظروف هذه الحرب من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية آثار بعيدة المدى في مصر النهضة الصناعية والزراعية في مصر ، فلقد نشأت بينهم هذه الظروف صناعات كثيرة كما تعتمد في الحصول عليها على ما يأتينا من الخارج .

على أن نطاق الضرورات الصناعية التي أوجدتها تلك الحرب فيها جعلنا نفكر تفكيرا جديا في مستقبل الصاعات الناشئة ومشروعات الإصلاح والتعمير المختلفة . لهذا فكرت الحكومة المصرية في أن يعطى لهذه الجيوب الفردية غير المتظمة عينة رسمية فشكلت لجنة دة لفسة من كبار الاقتصاديين المصريين يحاونهم في أعمالهم بعض حضرات الموظفين الاختصاصيين بحكم وظائفهم ، وتطورت هذه اللجنة فأنشئت وكالة وزاره شؤون ما بعد الحرب .

ولكون اقتراحات هذه اللجنة جاءت ثمرة لدرس اجتماعي واقتصادي ألم بالظروف والمشاكل المختلفة التي أحدثتها الحرب الحالية ، فأننا لانجد مفرنا من الثبات خلاصة لهذه

المقترحات ولأننا نوافق في ذات الوقت على أنها وسيلة من الوسائل المباشرة لعلاج مشكلة التخطئ التي ستواجهها مصر حتماً . لأن ما سيحتاجه استخراج هذه المشروعات الضخمة إلى حد التنفيذ العملي من أيدٍ عالية بنسبة كبيرة سيستغرق بدوره - إلا ما مؤلفة من هؤلاء المهل الذين مارلت مصسكات الخلفه - تتمامهم إلى أجل مسمى . وأعم هذه المقترحات :

(١) تجهيز مشروع كوبرية خزان أسوان (سبق الكلام عليه) .

(٢) بحث مشروع منحصر القطارة والحلاف القائم حواره بحثنا حاشيا شاملا .

(٣) مرعاة اصرتوايد الكهرياء في مشروعى تهية خزان أميران وقناطر اسنا ومشروع وادى الريان وغيرها من المشروعات المتألفة بمناطق الميا: سواء كانت تمام الآن أو في المستقبل .

(٤) العمل على استنباط أكثر ما يمكن استنباطه من القوة الكهريائية في ضوء برنامج عام شامل على ان يراعى في كل ماينشأ من المحطات أو المشروعات المولدة للكهرباء أن يكون جزءا من مشروع عام لكهرياء في مصر جميعها بحيث يبنى كل جزء مكلاما سبقه .

(٥) أن يخصص بالعناية موضوع لكهرياء ويكل وزارة مختص في وزارة الأشغال يعاونه مجلس استشارى يضم فنيين في شؤون الكهرياء والرعى (نفذ هذا البند وعين عبد العزيز أحمد بك على رأسه) .

(٦) استكمال بحث مشروع اصلاح منطقة السارد تهييدا لتنفيذه في أقرب فرصة مستطاعة .

(٧) وضع خريطة مثالية لما ينبغي أن تكون عليه الطرق في مصر .

(٨) تخصيص اعدادات كبيرة لإنشاء الطرق وتوسيعها ورصفها رصفا حديثا ثابتا .

(٩) العناية بأمر الملاحة الداخلية وتيسير استخدامها في النقل على أن تنشأ لهذا الغرض مصاعة فنية كبيرة .

(١٠) فيما يخص بهاتر المشروعات بصفة عمدة رأيت اللجنة التوصية بوضع برنامجين أحدهما للمشروعات التي يمكن إنجازها أو الشروع فيها خلال الحرب ، وثانيهما لمشروعات الإصلاح والنهوض التي تحتاج إليها البلاد في مدى خمس سنوات عقب الحرب ، كذلك رؤى أن تجرى مفاوضات مع الخلفاء لضمان ورود المواد اللازمة لصناعة البناء بكيات كافية كالصلب والزجاج والخشب والمواسير والأدوات الصحية والكهريائية والاحتفاظ بالمسدة

تلى الحرب مباشرة بنظام الأولوية هذا لاستيراد المعدات اللازمة للصناعات الجديدة
وفي منح رخص الاستيراد لتسهيل دخول قطع الغيار اللازمة لاستمرار الصناعة .

ومن السهل على كل باحث يتعمق لهذا الموضوع أن يتصيد كثيرا من الحلول
والاقتراحات لعلاج مشكلة البطالة ، ولكن الأمر بعد متوقف على طاقة البلاد المالية وقدرتها
على تمويل مثل هذه المشروعات الضخمة .

ولا يكفي أن تقوم الحكومة وحدها بكل هذا العبء ، بل إن جانباً منه يجب أن يقع على
عاتق الهيئات الأهلية والأفراد ، وهي مشاركة تقتضيها روح التضامن الاجتماعي بين طبقات
المجتمع وهي روح المجتمع الحديث .

إن هذا العصر الذي رأينا فيه جهود العمل الجبارة في كسب معارك الحياة والموت
وتزويد أممها بأسلحة الكفاح المختلفة ورأينا فيه المؤتمرات العالمية تعقد لدراسة مشاكل العمال
ورأينا فيه أيضا قيام مشروعات تأمينية كبرى كمشروع بيفرديج لضم مستوى من الحياة
للعمال يجعلهم في مصاف الأدميين .

أقول إن هذا العصر الذي رأينا خصائصه تلك ، لأكبر حائز لنا لأن نسارع الى وضع
سياسة اجتماعية ثابتة تكفل بها لعالمنا الحياة ونضمن لهم مستوى من العيش يكافئ ما تقدمه
هذه الطبقة النشيطة المنتجة من خدمات جليلة لبلادها .

ولا ننسى أن قطب الرحى في كل مشروع هو تحقيق مشروع تأميني عام للعمال يؤمنهم
ضد العطل والمرض والشيخوخة بجانب ما حقق لهم من تعويض عن اصاباتهم التي تحدث
لهم أثناء العمل ، وفق الله العاملين لخدمة البلاد وتحرير طوائفها .

حسين حمدي

إدارة البحوث الفنية

بوزارة الشؤون الاجتماعية

” إنى لأرى الرجل ليحببني ، فأقول : حل له حرفة ؟ فإن قالوا : لا ! سقط

من عيني ” .

” عمر بن الخطاب ”